الأمم المتحدة

A/HRC/13/G/2

الجمعية العامة

Distr.: General
20 January 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة عشرة
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة من الممثل الدائم لقبرص لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

وفقاً للتعليمات الواردة من حكومتي، أود أن أرد على سرد تركيا الخاطئ والمحوَّر تاريخياً لمشكلة قبرص خلال الاستعراض المتعلق بجمهورية قبرص الذي أجراه الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

وفي البداية أود أن أؤكد أن الملاحظات التي أدلت بها تركيا لم تكن ذات صلة بإجراء الاستعراض الدوري الشامل، لأنها كانت ذات طبيعة سياسية وأوردت وقائع غير صحيحة، ولأنها لم تمتثل لأساس الاستعراض كما نص عليه قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ وكما أوضحه بيان الرئيس 8/PRST/1 المتعلق بطرائق وممارسات الاستعراض الدوري الشامل، الذي يرد فيه أن الأسئلة و/أو القضايا ينبغي أن تكون مطابقة لأساس الاستعراض على نحو ما حدده مجلس حقوق الإنسان في الفقرة ١ من مرفق قراره ١/٥، وأن تُثار وفقاً لمبادئ الاستعراض الدوري الشامل وأهدافه.

واعتباراً للموقف السياسي التركي المعروف بشأن قبرص، من البديهي أن تركيا قد قررت المشاركة في العملية الحكومية الدولية للاستعراض المتعلق بقبرص بقصد تحقيق غرض وحيد ومتعمَّد يتمثل في التشكيك في وجود الدولة المشمولة بالاستعراض؛ وكان لتركيا هدف محسوب هو إدراج موقفها السياسي الخاص وتفسيرها الذاتي لمشكلة قبرص في تقرير الاستعراض الدوري الشامل بشأن قبرص.

الرجاء إعادة الاستعمال

وكانت الحجج التي عرضتها تركيا، المتسمة بطابع سياسي محض، ذاتيةً إلى أبعد الحدود وبعيدة عن الوقائع التاريخية ومفتقرة إلى أي أساس قانوني صحيح. وفي الواقع، كانت الأمم المتحدة قد اعتمدت موقفها حيال قبرص منذ السنوات الأولى لإنشاء جمهورية قبرص عندما اعتمد مجلس الأمن بالإجماع قراره ١٨٦(١٩٦٤)، عقب الأحداث المؤسفة لعام ١٩٦٣؛ وفي هذا القرار أكد المجلس، في جملة أمور، سيادة جمهورية قبرص ومشروعية حكومتها، ودعا "كافة الدول الأعضاء، طبقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إلى الامتناع عن أي عمل أو عن التهديد بأي عمل من شأنه أن يزيد من تدهور الحالة في جمهورية قبرص ذات السيادة أو يهدد الأمن الدولي".

وفي وقت لاحق، خصوصاً بعد الغزو العسكري التركي غير المشروع واحتلال ثلث أراضي جمهورية قبرص في عام ١٩٧٤، لم يفتأ المجتمع الدولي يؤكد على مر السنين، من خلال عدة قرارات صادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، طلبه إلى جميع الدول باحترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي جمهورية قبرص ووحدتها، ودعوته إلى الانسحاب السريع لجميع القوات المسلحة الأجنبية وسحب الوجود العسكري الأجنبي وأفراده من الجزيرة.

ومن المؤسف أن تركيا، التي تشغل حالياً مقعد عضو غير دائم بمجلس الأمن، تواصل تماديها في تجاهل موقف الأمم المتحدة حيال جمهورية قبرص ومسألة قبرص، وترفض الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتصر على الاستمرار في سياسة إضفاء الشرعية على الوضع القائم الذي فرضته على قبرص عن طريق استخدام القوة العسكرية. ومن المحبط بصفة خاصة أن تركيا تفضل تجاهل كون سيادة واستقلال وسلامة أراضي جمهورية قبرص ووحدتها وشرعية حكومتها أمور تكرسها أيضاً معاهدة انضمام جمهورية قبرص إلى الاتحاد الأوروبي والأحكام ذات الصلة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وقد برهنت تركيا في عام ١٩٨٣ بوضوح عن إغفالها التام للقانون الدولي ولموقف الأمم المتحدة المتعلق بقبرص عندما روجت للإعلان الأحادي الجانب لما سُمِّي "الجمهورية التركية لشمال قبرص"، بهدف تقوية التقسيم غير الشرعي للجزيرة، وهو إعلان أدانه المجتمع الدولي فوراً وبصورة صريحة من خلال قراري مجلس الأمن ٥٤١(١٩٨٣) و٥٥٠(١٩٨٤). وأعلن مجلس الأمن أن هذا العمل غير صحيح قانونياً، ودعا إلى سحب الإعلان، معرباً "عن شديد القلق إزاء الإجراءات الانفصالية الجديدة في الجزء المحتل من جمهورية قبرص"؛ كما أدان "جميع الإجراءات الانفصالية، بما في ذلك تبادل السفراء المزعوم بين تركيا والقيادة القبرصية التركية"، ودعا جميع الدول "إلى عدم الاعتراف بالدولة المزعومة 'الجمهورية التركية لقبرص الشمالية' التي أُنشئت بموجب إجراءات الانفصال"، ودعا هذه الدول إلى "ألا تقدم أية تسهيلات إلى الكيان الانفصالي السالف الذكر".

ومع الأسف، لم تمتثل تركيا قط إلى هذه القرارات، وهو ما تدل عليه بصورة جلية، في جملة أمور، ممارستها المتمثلة في تعميم رسائل ممّن تسميهم مسؤولي "الجمهورية التركية

لشمال قبرص" المزعومة على الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. ومع أن تركيا قد اختارت عن قصد في الدورة السادسة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل عدم الإشارة إلى "الجمهورية التركية لشمال قبرص" المزعومة، فقد ظلت غايةُ بيانها مستوحاة من ادعاءات لا تتماشى مع نص وروح جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فادعاؤها وجود "شعبين" في قبرص، وأن حكومة جمهورية قبرص لا تمثل قانونياً الجزيرة برمتها، وأن الدولة العضو في الأمم المتحدة المشمولة بالاستعراض لم يعد لها وجود منذ ١٩٦٣ أمور لا تمثل إلا الادعاءات التركية المعتادة والمستخدمة في تبرير سياسة طويلة الأجل للفصل الجغرافي بين المجتمعين القبرصيين ولتقسيم قبرص في نهاية المطاف إلى جزأين خالصين إثنياً.

وإذ قررت تركيا تسييس آلية الاستعراض الدوري الشامل، فهي تبرهن على أنها لا تستطيع أن تفهم أن أفراد المجتمَعْين في قبرص قد نضجوا، من خلال تقييم ما مضى من تاريخهم المؤلم، وأنهم يرغبون اليوم في ترك الماضي وراء ظهورهم وبناء مستقبل أفضل في اتحاد قبرصي قائم على منطقتين ومجتمعين وذي سيادة واحدة وشخصية دولية واحدة ومواطَنة واحدة، في ظل المساواة السياسية، ووفقاً لما حددته قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولعل أكبر ما قد تُسهم به تركيا في تحقيق هذا الهدف قد يتمثل في سحبها من قبرص القوات التركية المدججة بالسلاح والبالغ عدد أفرادها ٠٠٠ ٤٣ فرد.

وأكون ممتناً لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس حقوق الإنسان في إطار البند ٦ من جدول الأعمال.

أندرياس هادجيكريسانتو
الممثل الدائم